



الرقم : م ١٠٠ / ١٦٣ / ٢٠١٧

التاريخ : ٢٠١٧/٥/٢١

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمون

السادة بورصة عمان المحترمون

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة

استناداً لأحكام المادة (٨) فقرة (ز) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة
والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق ، ولاحقاً لكتابنا رقم م ١٠٠ / ١٤٧ / ٢٠١٧ تاريخ
٢٠١٧/٥/١٦ .

نرفق لكم نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي البنك
الأردني الكويتي الذي عقد بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ ، وذلك بعد توقيعه أصولياً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

محمد ياسر الأسمر
المدير العام

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٢ آب ٢٠١٧
الرقم المتسلسل ٧٢٤٥
رقم الملف ١١٠٥
مرفق الجهة المختصة: المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الأربعون
لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/٥/١٥ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من عطوفة مراقب عام الشركات ومندوب البنك المركزي الأردني ومدقي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)، ومندوب صندوق استثمار أموال الضمان الإجتماعي.

وقد افتتح السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:

الحمد لله الذي وفق وأعان وجمع شملنا مثل كل عام ، ونحمده على ما كان، ونستعينه فيما سيكون ، جمع خير وإن شاء الله خير ، الشكر أجزله وأوفاه للسادة الحضور الكرام ، والشكر موصول للأخ رمزي الذي شرفنا وكرمنا بأن أصر أن يحضر شخصياً هذه الجلسة ويترأسها ، فآلف شكر وكل عام وانتم بخير ، وأترك المجال للأخ رمزي نزهة مراقب عام الشركات.

تحدث عطوفة مراقب عام الشركات قائلاً: شكرا السيد الرئيس ، السادة مجلس إدارة شركة البنك الأردني الكويتي المساهمة العامة ، أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الإدارة ، السادة موظفي الإدارة التنفيذية ، الأخوة المساهمين الكرام ، يسعدني في هذا اليوم حضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي الأربعين لشركة البنك الأردني الكويتي ، لنشارك معاً في الاستماع لتقرير عمل البنك وإنجازاته سواء كانت على المستوى المؤسسي أو على المستوى المالي . لقد قمت وزملائي بدائرة مراقبة الشركات باستعراض التقرير السنوي للبنك الأردني الكويتي عن العام ٢٠١٦ . وقد أثلج صدري توجه البنك وتركيزه على عمليات تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وسياسته الجديدة نحو تمويل قطاع الأفراد والمنشآت الصغيرة، حيث ساهم ذلك وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تحيط بنا، بتحقيق البنك مجموعة من الإنجازات والنجاحات ساعدت في المحافظة على مكانته بين البنوك المحلية . ولا يفوتني في هذا اليوم أن أتقدم بالشكر الجزيل للبنك الأردني الكويتي على مساهماته الفاعلة واستجاباته السريعة للمبادرات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة تنفيذاً لتوصيات مجلس السياسات الاقتصادية الذي أطلقه جلالة الملك حفظه الله ورعاه ، والمتعلقة بمشاركة البنك بإنشاء شركات متخصصة مملوكة من البنوك التجارية والاسلامية بهدف الاستثمار في الشركات المتوسطة الحجم ، وهذا بدوره سينعكس ايجاباً على زيادة النمو الاقتصادي وسيسهم في توفير فرص عمل تساعد في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة . كما أود أن أشكر البنك على مساهمته مع البنوك التجارية والاسلامية في تأسيس شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار والتي جرى التوقيع على إنشائها على هامش انعقاد مؤتمر القمة بالشراكة مع صندوق الاستثمارات العامة لدى المملكة العربية السعودية والتي نأمل لها التوفيق والنجاح .

أما بخصوص قانونية اجتماعنا هذا اليوم، فأود أن أبين أنه يحضر الاجتماع لهذا اليوم (٤٩) مساهم يحملون أصالة ووكالة (٨٥٦٣٥٠١١) سهماً من إجمالي أسهم البنك وهذا يشكل ما نسبته (٨٥ر٦%) من رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع والبالغ (١٠٠) مليون دينار. كما يحضر الاجتماع ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة البالغ عددهم ثلاثة عشر عضواً . كما أود أن أبين حضور السادة مدقي حسابات البنك ديلويت أند توش، وأود أن أشير إلى قانونية وصحة الإجراءات والمتطلبات القانونية اللازمة لعقد الاجتماع وأن كافة المتطلبات تتفق وأحكام القانون، وعليه فإنني أعلن أن النصاب مكتمل وقانوني وأن كافة القرارات التي ستصدر عن اجتماع الهيئة العامة هذا ملزمة للشركة وإدارتها . وأترك المجال الآن لدولة رئيس مجلس

الإدارة رئيس الجلسة للتفضل بتعيين كاتباً للجلسة واختيار مراقبين اثنين لجمع الأصوات وفرزها والتفضل ببدا الاجتماع وفق جدول الأعمال المرسل مع الدعوة، متمناً لكم دوام التوفيق والنجاح في خدمة اقتصاد أردننا العزيز ومليكه المحبوب .

تولى دولة رئيس مجلس الإدارة رئاسة الجلسة قائلاً: أثنى عالياً وأقدر كلمات عطوفة المراقب الصادرة من القلب ونأمل أن نكون عند حسن الظن. وأبدأ الجلسة أولاً بشكر السيد مراد عساف مندوب البنك المركزي والسيد محمد الصرايره مندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي لحضورهم، وأرحب بالسادة ديلوت أند توش ومن يرافقهم من برابيس ووتر هاوس وإن شاء الله نبارك لكم في نهاية الجلسة . ثم أعلن رئيس الجلسة تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكل من السيد زهدي الجيوسي وعبدالله مسمار مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات .. ثم انتقل لبحث بنود جدول الأعمال وتم ما يلي:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادية (التاسع والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٦: استفسر رئيس الجلسة عما إذا كان هناك حاجة لتلاوة محضر الاجتماع السابق أو الاكتفاء بتلاوة قرارات الاجتماع. وقد وافقت الهيئة العامة على تلاوة قرارات الاجتماع فقط وقام كاتب الجلسة بتلاوتها.
٢. أوضح رئيس الجلسة أنه نظراً لشغور مقعد عضو مجلس الإدارة معالي السيد مروان عوض نتيجة لاستقالته بعد تعيينه رئيساً لمجلس إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فقد قرر مجلس الإدارة تعيين الدكتور صفوان طوقان مكانه كعضو مستقل حتى نهاية الدورة الحالية للمجلس ، لذلك أرجو من الهيئة العامة المصادقة على قرار المجلس بتعيينه . وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.
٣. مناقشة تقرير مجلس الإدارة: أعلن رئيس الجلسة أن التقرير بين أيديكم وأرجو إعفائي من قراءته، واقترح أحد المساهمين دمج هذا البند مع البند (٥) من جدول الأعمال وهو المصادقة على البيانات المالية ومناقشتها معاً بعد الاستماع لتقرير مدقق الحسابات. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع .
٤. قام مدقق حسابات البنك بتلاوة تقريره.
٥. أعلن دولة الرئيس فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية راجياً من كل من يرغب بالمناقشة أو إبداء الملاحظات أن يسجل اسمه حتى نضمن عدم التشعب بالنقاش وتم ما يلي:

- تحدث المساهم المهندس عزمي زوربا مقدماً التحية لمجلس الإدارة والعاملين بهذا البنك المميز وقال لذي عدد من الملاحظات بحاجة من دولتكم إلى توضيح:
 - هناك موضوع قد يبدو شكلياً ولكننا نهتم به، وهو لماذا تأخر موعد هذا الاجتماع، وهل لهذا علاقة بالتقرير المالي الخاص بالشركة المتحدة للاستثمارات المالية أم هناك سبب آخر.
 - الأصول غير العاملة التي آلت للبنك مقابل ديون، فلن وصل موضوع الاندلسية والاملاك الأخرى التي آلت للبنك، أين وصلنا في عمليات البيع لهذه الأصول .
 - المساهمون منزعجون قليلاً من أداء البنك لهذا العام، فهم يرون أن المصاريف الإدارية زادت بشكل ملموس فيما انخفضت الأرباح من (٣٩) مليون إلى (٣٠) مليون بينما إجمالي المصاريف زادت من (٧١) مليون إلى (٧٧) مليون. كما أن ودائع العملاء نقصت بينما زادت التسهيلات الائتمانية.
 - هل يمكن زيادة الأرباح علماً بأن سعر السهم بالسوق لا يتناسب مع قيمته الدفترية، فربما زيادة التوزيع قد تساعد على العدل بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية.
 - ولماذا كان أداء البنك هذا العام أقل قليلاً من المعتاد.

تحدث المساهم السيد محمود سمور : شكراً دولة الرئيس، أولاً أوجه الشكر لدولتكم ولأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وكافة العاملين على الأداء المتميز للبنك، بالاطلاع على قائمة المركز المالي للبنك وخاصة ما يتعلق بحقوق المساهمين، يظهر أن الاحتياطي الاجباري يمثل حوالي ٨١% من رأس المال، وإذا ما أخذ بالاعتبار الاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة، نجد أنها حوالي (٢٥٧) مليون

٣

١٦
وزارة الخزانة
١٦
٢٠١٧
صورة طبق الأصل
مراقبة الشركات

وهذا ما يشير إلى متانة وسلامة المركز المالي للبنك. ولكن كنا نأمل وكما وعدت دولتك في الاجتماع الماضي بزيادة رأس المال خاصة وأن حقوق المساهمين موجودة والمناقلة ما بين البنود سواء كانت أرباح مدورة أو احتياطات اختيارية فهي من حقوق المساهمين. وبالتالي إذا كانت هناك مقترحات للهيئة العامة المحترمة فإنني أقترح وأرجو أن يثنى على هذه الاقتراح بتوصية من الهيئة العامة العادية إلى مجلس الإدارة بزيادة رأس المال وتوزيع أرباح على شكل أسهم للمساهمين ومن ثم الدعوة إلى عقد اجتماع هيئة عامة غير عادي لاتخاذ القرار المناسب.

النقطة الثانية في الصفحة (٥٠) حول التسهيلات الانتمائية المباشرة بالصافي فهناك زيادة في مخصص تدني التسهيلات بحوالي (٢١) مليون دينار، وفي الايضاح الموجود تتضمن التسهيلات المباشرة تسهيلات ممنوحة لعميل رصيدها (٣٧) مليون دينار بعد طرح الفوائد والعمولات ومقابل ضمانات مقبولة تقدر بحوالي (١٩) مليون دينار. أتساءل كيف تم منح هذه التسهيلات بهذا السقف الذي يمثل (٣٧%) من رأس المال، وشكراً دولة الرئيس.

• تحدث المساهم المهندس باسل الخولي : أريد أن أتكلّم ببعض المحاور بسرعة، الأول : موضوع الأداء، نحن انزعجنا، ونعتقد أنكم أنتم أيضاً انزعجتم من تراجع أداء البنك، ما سبب تراجع ودائع العملاء في عام ٢٠١٦ وتواصل التراجع في الربع الأول ٢٠١٧، ما سبب تراجع الموجودات ، ما سبب تراجع الأرباح قبل الضريبة، علماً بأن مخصص تدني التسهيلات ارتفع. هذا التراجع في الأرباح أقلقنا كمساهمين، في ٢٠١٠ كانت أرباحنا (٥٢) مليون والآن هي أقل من (٣٠) مليون، هل ما تحقق هو ما خططتم له في عام ٢٠١٦ وماذا خططتم لعام ٢٠١٧، وأيضاً موضوع الأداء والعائد على الموجودات فهو من أقل البنوك (١%) وهذا أثر على العائد على حقوق المساهمين. هذه الأرقام كان البنك الأردني الكويتي بعيداً عنها. التسهيلات والمخصصات التي تحدث بها الإخوان، أريد فقط أن تؤكدوا لنا مجموع الديون المشطوبة من التسهيلات والفوائد المعلقة خلال آخر (٤) سنوات، يبدو أنه في سنة ٢٠١٦ تم شطب حوالي نصف مليون فقط والأرقام التي بين أيدينا تظهر شطب حوالي (٧٣) مليون في السنوات الماضية غير الفوائد المعلقة، ونرجو توضيح هذا الأمر، كما نريد أن نعرف من هو العميل الذي تحدث عنه المساهم قبلي والذي منح (٣٧) مليون هل هو جديد أم من القضايا القديمة.

وأشار المساهم إلى موضوع ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية، فبالرغم من تراجع الأداء والأرباح زادت المصاريف الإدارية والعمومية (غير المخصصات) بحوالي (٦٥) مليون دينار، وفي الربع الأول ٢٠١٧ زادت (٢٥) مليون، ويبدو أن معظم البند كان مركز على رواتب ومكافآت الإدارة العليا التي وصلت إلى حوالي (٤) مليون من أصل مجموع الرواتب بالبنك والبالغة (٢١) مليون، يبدو أن المعادلة غير مريحة. في آخر خمس سنوات ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية من (٣٥) مليون إلى (٥٥) مليون، علماً بأن الأرباح تراجعت (٢٢) مليون وهذا يضاف إلى تراجع مؤشر الكفاءة الذي تراجع من (٣٠%) إلى (٤٥%).

في قضية توزيع الأرباح، لدينا أرباح قابلة للتوزيع حوالي (٢٤٤) مليون ولو زدنا المبلغ الموزع إلى (٣٠) مليون بدل (٢٠) مليون فهذا سوف لا يؤثر على رأسمال البنك التنظيمي أو نسبة كفاية رأس المال، وفي موضوع زيادة رأس المال ففي كل عام تجيب دولتكم بأن رأسمال البنك هو رأس المال التنظيمي. ولكننا إذا أخذنا من الأرباح المدورة وأضفناها إلى رأس المال المدفوع قلن يتأثر رأس المال التنظيمي أرميقي كما هو منذ (٩) سنوات ورأسمال البنك (١٠٠) مليون وفي السوق المالي لدينا فقط (٣٠) بنوك بقيت على (١٠٠) مليون وكل البنوك زادت فوق (٢٠٠) مليون. فارجو من دولتكم أن تدعو لاجتماع هيئة عامة غير عادية خلال شهرين وترفعوا رأس المال إلى (٢٠٠) أو (٢٠٠) مليون.

النقطة التالية موضوع الشركة التابعة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية. بالأمس فقط اصدرت بياناتها المالية وكانت مفاجأة أنها خسرت حوالي (١) مليون والسنة الماضية كانت رابحة (١٧) مليون. وبياناتها الأولية التي أرسلت في نهاية شهر ١/ ٢٠١٧ أظهرت وجود أرباح بحدود نصف مليون، فلماذا انقلبت الأرباح الأولية إلى خسائر. وما هو تأثير هذا على البيانات الموحدة للبنك. هل سيؤثر على الأرباح أم لا. النقطة الأخيرة موضوع القضايا المقامة على البنك فهي انخفضت من (٢٢) مليون إلى (٨) مليون فكيف انخفضت وما هو السبب وما تأثيرها على الوضع المالي للبنك.

• تحدث المساهم السيد منذر الدباس قائلاً أقدم الشكر لدولة الرئيس وللمجلس الإدارة، وأنا مساهم في أربع أو خمس بنوك ولست اقتصادياً، ولكنني أجد أن البنك بحالة ممتازة جداً جداً بأرباحه ومعاملاته واستثماراته. واتساءل لماذا نزيد رأس المال الحالي وهو كاف لأعمال البنك، والمثل يقول خبي قرشك الأبيض ليومك الأسود. عندما تستتب الأمور فيما حولنا نزيد رأس المال. نسبة توزيع الأرباح ليست هي المقياس، وأنا لا أوافق على زيادة رأس المال بالظروف الحالية كما لا أوافق على زيادة نسبة التوزيع بل الاحتفاظ بغنائص الأرباح للمستقبل. اشكركم وسيروا إلى الأمام ومن أعلى إلى أعلى بيهتمكم.

• تحدث المساهم السيد سعيد حمام قائلاً: نحن نعتز بالبنك وبرئيسه وإدارته ونرجو له التقدم والنجاح، مشيراً أن البنك قد درج منذ سنوات طويلة على توزيع (٢٠) مليون دينار كأرباح سنوية، مع أن الأرباح تنمو باستمرار وكذلك الاحتياطات ونريد الخروج من هذا الوضع وتوزيع ٣٠%. فهل هناك نية لزيادة نسبة التوزيع أو توزيع أسهم مجانية، فأنا لا اعتقد أن البنك المركزي يمانع في زيادة نسبة التوزيع طالما أن البنك يستطيع ذلك.

ثم تولى دولة رئيس الجلسة الإجابة على تساؤلات وملاحظات المساهمين قائلاً:

الأخوة الحضور، الملاحظات قيمة وواقع الأمر أننا نشارك المشاعر بعدم الارتياح للنتائج. الحقيقة أن لدينا جانبين، جانب الإيرادات وجانب النفقات. إذا قارنا عام ٢٠١٦ مع ٢٠١٥، ففي جانب الإيرادات كان لدينا إيرادات غير متكررة وتحديداً كان لدينا أرباح نتيجة التخلص من أسهم البنك العربي بحوالي (١٧) مليون دينار، وكان لدينا تسديد من الجامعة الأمريكية بـ (٣٥) مليون ومن شخص (١٤) مليون. وكان لدينا أيضاً دخل نتيجة عملية نقل لملكية أسهم شركة كويتية لشركة أخرى دخلت في حسابات الشركة المتحدة. كل ذلك شكل في مجمله إيرادات غير متكررة بلغت (٩٢) مليون دينار. في جانب النفقات، كان هناك فعلاً زيادة في الإنفاق وبالذات نفقات الموظفين. وبالنسبة للإدارات العليا فلم تحصل الزيادات التي يمكن أن تشكل موضع شبهة كما ذكر الأخ باسل. زاد عدد الموظفين بالبنك نتيجة للزيادة الحاصلة على عدد الفروع، ثم أن البنك أخذ إجراءات كبيرة جداً في موضوع تغيير الأنظمة والبرامج المعلوماتية وأنظمة الحماية وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي والتقني وكلفتنا كثيراً. لذلك تجد أن بنود الاستهلاكات بدأت بالازدياد حتى تغطي هذه العملية. وكذلك المصاريف التي واكبت فتح (٨) فروع جديدة، وهناك مخصصات إضافية للعقارات التي مضى أربع سنوات على تملكها بحسب تعليمات البنك المركزي. نعم، صافي العمليات في مجمل الدخل كان جيداً، ولكن مخصصاتنا لا تزال عالية جداً. وهذا يعيدنا إلى الكلام الذي ناقشناه، فمنذ عام ٢٠١٣ ونحن نعانى من أرث أثقل كواهل البنك، وأنتم أول من أشار له في ٢٠١٣ وقد ذكرتم وقلت لكم أنه بالرغم من كل المؤشرات ومن كل الاتجاهات وبالرغم من كل التطمينات التي كانت تسوقها الصحافة والاعلام والدولة فيما يتعلق بموضوع المستقبل، إلا أنني كنت دائماً وبالذات قد أخبركم أن المستقبل يحمل في طياته صعوبات وتحديات أكبر بكثير مما شاهدنا. وكانت المشكلة الأساسية والرئيسية في ذلك الوقت هي مشكلة "مجموعة الدحلة": تعمير، غين الغد، هيثم والمستثمرون العرب، وكل الشركات التي كانت تحت مظلة ما يسمى مجموعة الدحلة، وكنا نحن من أكبر البنوك الممولة لهذه

١٦
صورة طبق الأصل
مراقبة الشركات
٢٠١٧

المشاريع وكنا من أكبر المؤيدين لها، خاصة مشاريع تعمير والتي كنا في حينها نقول أنها تستهدف الشريحة التي تستحق أن تنشئ شركات تطوير عقاري لخدمتها وخدمة حاجاتها. لكن منذ عام ٢٠١٣ والمنزل كان حقيقة بدون أية كوابح، ووصلنا لما وصلنا إليه. وكان الانكشاف في حينه، وكما تذكرون، (٦٤) مليون، والـ (٣٧) مليون هي من متبقيات "عين الغد"، والتي أيضاً ناقشنا أسبابها في ٢٠١٣، وذكرنا أنه كان لدينا ضمانات أسهم وكان السهم بـ (١١) دينار، اليوم السهم بأربعة قروش. هذا هو السبب، وليس السبب أنني أعطيته (٣٧) مليون وضمناته (١٩) مليون دينار، أنا أعطيته (٣٧) مليون دينار وضمناته كانت (٨٠) مليون لكنها تبخرت. على كل الأحوال منذ عام ٢٠١٣ لغاية هذه اللحظة، أحب أن أقول لكم أنه ومع نهاية هذا العام نكون قد انتهينا من هذا الإرث مرة واحدة، وذلك عن طريق أخذ المخصصات طبعاً، وهذه المخصصات في مجملها وفي معظمها هي لهذا الإرث الذي حملناه.

ما يتبقى من هذا العبء هو ما تملكناه من الاندلسية، فقد تملكنا (٢٣٦) فيلا تبقى منها (١٧٥) فيلا. في عام ٢٠١٦ بعنا (٢٢) فيلا، وفي الخمسة أشهر الأخيرة من هذه السنة لم نبع أكثر من (٥) فيلا، السوق في عمان متخيم بعروض للبيع أو للإيجار، أينما تذهب إعلانات شقق فاخرة .. شق متميزة .. الخ. لذلك لا يوجد نتائج للبيع سواء مباشرة أو عن طريق شركات متخصصة تعاقدنا معها في السنة الماضية. لقد أنفقنا الكثير على الاندلسية لأن الفلل التي تملكناها كانت على العظم، فأكملناها، وأكملنا النادي وعلما المساحات الخضراء بحيث أصبح المكان حقيقة حي فاخر فعلاً ومتميز. وإن شاء الله نحن الآن بصدد توقيع عقد مع شركة جديدة من الامارات للتسويق، قد تكون مكلفة ولكننا نحاول كل جهودنا. هذا هو وضع الاندلسية وهذه هي الأصول غير العاملة.

موضوع الرسملة الذي نتكلم فيه دائماً وفي كل مرة، لاحظوا أن كل البنوك التي أقدمت على الرسملة قامت بعملية تخدير ورشوة للمساهمين، وأنا لست طبيب تخدير ولا راشي، هل هناك بنك أعطى أسهم رسملة دون أن ينخفض سعر السهم في السوق بنفس النسبة؟ مع كل ذلك، سأعتبر أن هذا المقترح مطروح، وأنا أريد أن أثني عليه، ونطلب بإسمكم من الأخ ممثل المجموعة الكويتية في مجلس الإدارة التي تملك ٦٤% من البنك، ونأمل منه أن ينقل هذا الاقتراح للمساهم الأكبر شركة مشاريع الكويت القابضة. والهيئات العامة غير العادية يمكن دعوتها في أي وقت، فهذا الموضوع الآن بين يدي الأخ مسعود حيات.

بالنسبة لتوزيع الأرباح، الحكمة تقتضي أن لا يكون التوزيع بأكثر من ٥٠% من الأرباح، ودرجت العادة في البنك الأردني الكويتي أن يوزع ٥٠% من أرباحه، هذه المرة نحن نوزع ٧٠% من الأرباح (٢٠ مليون من أرباح ٣٠ مليون) وأعتقد أن هذا كرم من البنك المركزي أن سمح لنا بذلك خاصة أن البنك المركزي مصر جداً في موضوع الاستعداد والتهيؤ لمتطلبات بازل (٣) فيما يتعلق بموضوع معدلات كفاية رأس المال.

الأخ باسل، أنا لاحظت أنك سألت عن هذا الموضوع في عدة بنوك، وبالذات البنك العربي الذي معدل كفاية رأسماله ١٣% ويحتاج إلى زيادة رأسماله، حقيقة هناك (٣) أو ٤ بنوك تحتاج لزيادة رأسمالها، ليس عن طريق الرسملة ولكن بضغط أموال جديدة. نحن والحمد لله المعدل عندنا (١٩%) ونستطيع أن نقف على أرجلنا ونرفع رأسنا ونسير للعام ٢٠٢٠ إن شاء الله بدون أن نحتاج لطرح أسهم في هذا السوق الذي يخلو من أية قابلية وأية شهية لأي طرح جديد.

موضوع تراجع الموجودات مرتبط بموضوع تراجع الودائع، ولا نريد أن ندعي الشطارة، ولكن نريد أن نبين أسباب تراجع الودائع، فسياسة البنك المركزي، فيما يتعلق بزيادة أو تخفيض الفوائد لم تكن مستندة لمعيار نسب التضخم، وغير مرتبطة بها كما هو الحال لدى البنوك المركزية عادة، بل هي مرتبطة بالفوائد الأمريكية نتيجة ارتباطنا بأسعار الدولار، وواضح تماماً أننا نتبع سير صعود أو هبوط الفوائد على

هذه العملية، وسمعت في الفترة الأخيرة أنه تم تسوية الأمر بنقل الملكية إلى بنك الاتحاد. هذه المشكلة كنا واعمين ومدركين أننا لن نصل فيها إلى حل، فبدأنا بأخذ المخصصات حتى قبل أن نصنف الحساب، ولذلك نعتقد أنه مع منتصف السنة القادمة نكون قد أخذنا المخصص لهذه الحساب (١٩) مليون دينار والمخصص الآن أصبح حوالي (١٧) مليون دينار.

يبقى موضوع "البركة مول"، لقد سألتكم كيف كان لديكم قضايا بـ (٢٢) مليون وانخفضت إلى (٨) مليون. هذه قضية كانت مقامة من مالكي "البركة مول" على التقييم الذي قدرناه له، ولكنهم خسروا التقييم، ومنذ سنتين ونحن في المحاكم بين أخذ ورد واعتراض على المقدر، وبدأنا الآن بالمزاد الأول وخلال أسبوعين نبدأ المزاد الثاني. هناك إدعاء من الأخوة العراقيين أصحاب "البركة مول" بأنهم أخذوا قرض في قبرص وقرض في عمان، ولا علاقة بين البنك في قبرص والبنك في عمان، والقرض في عمان (٥) مليون. أما بالنسبة لنا بالبنك فالقرض (٢٧) مليون وهو قرض واحد في قبرص وفي عمان. وهذا ما دار حوله الأخذ والعطاء.

وفي النهاية، هذا مجمل كل القضايا، السنة القادمة إن شاء الله تكون سنة أفضل وأحسن ونجتمع المرة القادمة ونعود لنفس الكلام الجميل ونسعد بهذه الوجوه الطيبة، وبشركم في وجوهكم، وكل عام وأنتم بخير.

ثم طلب الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية لعام ٢٠١٦ وعلى توزيع أرباح بنسبة ٢٠% على المساهمين. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٦. طلب دولة الرئيس من الهيئة العامة إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٧. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة: اقترح رئيس الجلسة ترشيح السادة التالية أسماؤهم لعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ وهم:

- شركة الروابي الدولية للخدمات العقارية - الكويت: ثلاثة أعضاء
- شركة مشاريع الكويت القابضة (كبيكو) - الكويت: عضو
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي: عضو
- شركة أوديسي لإعادة التأمين - الولايات المتحدة: عضو
- الشركة الاستراتيجية للاستثمارات: عضو
- السيد فيصل حمد العيار
- السيد طارق محمد عبد السلام

الأعضاء المستقلين:

- الدكتور مروان جميل المعشر
- السيد هاني خليل الهندي
- الدكتور صفوان سميح طوقان
- السيد ماجد فياض برجاق

تحدث السيد محمد الصرايرة مندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي قائلاً أن الضمان الاجتماعي يطلب أن يكون ممثلاً بعضوين في مجلس الإدارة حسب نسبة مساهمته في رأسمال البنك، وعقب عطوفة مراقب الشركات بأن المادة (١٣٥) من قانون الشركات عالجت موضوع مشاركة المؤسسات الحكومية في الشركات المساهمة العامة وذكرت موضوع تخصيص المقاعد بحسب نسبة مساهمتها في الشركة، وكون الضمان الاجتماعي يمتلك ٢١% نتمنى على دولتك النظر في الموضوع.



وأجاب دولة الرئيس بأنه يرغب بتأجيل البت في الموضوع لحين التباحث مع الشركاء الكويتيين والبنك المركزي، وأيضاً ننتظر من عطوفة مراقب الشركات خطاباً بهذا الخصوص وسنرى كيف سيتم تسوية الأمر، فلدينا (٥) مقاعد للكويتيين وسنحاول إيجاد حل للموضوع. ولما لم يترشح أحد غير المذكورين، طلب دولة الرئيس موافقة الهيئة العامة على اعتبار المرشحين فائزين بالتزكية. ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٨. انتخاب مدققي حسابات البنك: أوضح دولة الرئيس أن تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم ٢٠١٦/٦٣ ألزمتنا بتدوير مدقق الحسابات الخارجي بحيث يكون هناك مدققين اثنين لحسابات البنك لعام ٢٠١٧ ويكون التدقيق مشتركاً بين المدقق الحالي والمدقق الجديد لهذا العام، وعليه يوصي مجلس الإدارة للهيئة العامة بالموافقة على انتخاب السادة ديلويت أند توش (الشريك المسؤول السيد كريم بهاء النابلسي - إجازة رقم ٦١١) والسادة برايس ووترهاوس كوبرز (الشريك المسؤول السيد حازم حنا صبابا - إجازة رقم ٨٠٢) كمدققين خارجيين مشتركين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٧. وقد وافقت الهيئة العامة على تعيين المدققين المذكورين بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكراً الجميع على ثقتهم متمنياً للجميع الخير والبركة والمزيد من النجاح والتوفيق.

عبد الكريم الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

رمزي نزهة

مراقب عام الشركات

سهيل تركي

مكتب الجلسة

